

PERMANENT MISSION OF THE  
REPUBLIC OF YEMEN  
TO THE UNITED NATIONS  
413 EAST 61st STREET  
NEW YORK, N.Y. 10022  
TEL: 212-355-1730  
FAX: 212-750-9613



الوفد الدائم للجمهورية اليمنية  
لدى الأمم المتحدة  
نيويورك

بيان

الأخ المستشار/عبدالله علي فضل السعدي

أمام

اللجنة الأولى

في النقاش العام

نيويورك

8 أكتوبر 2009

السيد الرئيس:

يود وفد بلادي أن يهنئكم على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة، ونحن على ثقة بأن ما تتمتعون به من مهارات قيادية وخبرات متراكمة سوف تسهم في نجاح أعمال هذه اللجنة، وتحقيق النتائج والغايات المرجوة، ونؤكد لكم استعداد وفد بلادي التام والكامل للتعاون معكم في تسهيل مهمتكم ومع هيئة المكتب الموقر لبلوغ الأهداف والنتائج المتوخاة، كما يود أن يعبر عن تقديره لبلادي لسلفكم السيد ماركو أنطونيو على إدارته الناجحة لأعمال هذه اللجنة خلال الدورة الماضية.

وأنتهز هذه المناسبة بتقديم الشكر إلى السيد سيرجيو دوارتي الممثل الأعلى للأمم العام لشئون نزع السلاح وإلى فريقه في مكتب نزع السلاح على الجهود الممتازة التي بذلوها في العام المنصرم.

السيد الرئيس:

إن وفد بلادي ينضم إلى البيان الذي ألقاه السيد ممثل أندونيسيا نيابة عن مجموعة عدم الإنحياز، ويود التأكيد على أن الجمهورية اليمنية تؤمن إيماناً عميقاً بأهداف ومقاصد نزع أسلحة الدمار الشامل، وتؤمن بأن العمل الجماعي متعدد الأطراف وتكريس مبدأ الحوار بين الدول هو السبيل الأمثل لنزع السلاح ومنع الانتشار النووي وخلق التفاهل نحو عالم خال من الأسلحة النووية. كما يرحب وفد بلادي بالزخم الجديد والتطورات الإيجابية الهامة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار التي تمثل فرصة مناسبة بهدف تحقيق تقدم على الأجندة الدولية لنزع السلاح ومنع الانتشار النووي.

السيد الرئيس:

لقد تبنت الجمهورية اليمنية مواقف ثابتة حول قضايا نزع أسلحة الدمار الشامل ومنع الانتشار النووي، وتنفيذاً للإلتزام السياسي للجمهورية اليمنية تجاه مسائل نزع السلاح، فقد قامت بالمصادقة والإنضمام إلى مصفوفة المعاهدات متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح ومنها: معاهدة حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية، معاهدة حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية والسامة ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية ومعاهدة أوتواو بشأن الألغام المضاد للأفراد، وستظل الجمهورية اليمنية ملتزمة تماماً بتعهداتها الدولية بموجب أحكام هذه المعاهدات، وتؤكد على موقفها الثابت تجاه القضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل، وتؤيد فرض حظر شامل على جميع التجارب النووية ووقف التطوير النوعي للأسلحة النووية. وتحرص الجمهورية اليمنية كطرف في هذه المعاهدات على عدم انتشار مثل هذه الأسلحة أو مرور مكوناتها عبر حدودها وقد انشئ لهذا الغرض لجان وطنية أصدرت تشريعات تنص على حظر هذه الأسلحة ومعاينة من يمارس هذه الأنشطة.

السيد الرئيس:

اتخذت حكومة الجمهورية اليمنية خلال الفترة الماضية جملة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة،

وتبذل حالياً جهوداً حقيقية ومضنية في سبيل تنظيم اقتناء السلاح وحمله، وسيناقش مجلس النواب اليمني خلال دورة انعقاده قانون بشأن تنظيم حمل السلاح ومنع التجول به في العواصم والمدن الرئيسية، كما قامت بلادي بإغلاق محلات بيع الأسلحة ومصادرة الأسلحة غير المرخص بها، ومازالت الجهود مستمرة ومتواصلة في العمل على إلغاء كافة التصاريح السابقة التي كانت تخول البعض حق حمل السلاح، والعمل على إجتثاث هذه الظاهرة بشكل نهائي.

السيد الرئيس:

إن حكومة بلادي تطالب ببذل المزيد من الجهود واتخاذ تدابير ملموسة وفعالية للتعاطي البناء مع ظاهرة التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، التي تؤثر سلباً على السلم والأمن الاجتماعيين للعديد من المجتمعات، وتسهل عملية وصول هذه الأسلحة إلى الجماعات والمنظمات الإرهابية، أو تلك المرتبطة بالجرائم المنظمة العابرة للحدود، أو تلك الجماعات الخارجة عن القانون، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الاستقرار وتعطيل جهود التنمية وتكريس ظاهرة الفقر، واتساع نطاق البطالة، وانتشار الأوبئة الفتاكة وغيرها من الأسباب التي تدفع باتجاه توفير المناخات الملائمة لتفريخ الجماعات والمنظمات الإرهابية، وتوسيع نطاق دائرة العنف وعدم الاستقرار وتتجاوز بتأثيراتها السلبية الأبعاد الوطنية والإقليمية، وتؤيد الجمهورية اليمنية الجهود الدولية لوضع صك قانوني ملزم يضع المعايير الدولية للحد من ظاهرة التجارة غير المشروعة بهذه الأسلحة والعمل على توفير رقابة دولية فعالة بهدف محاربتها واستئصالها.

كما يؤكد وفد بلادي يؤكد على مسئولية تلك الدول المصنعة والمصدرة للأسلحة بمختلف أنواعها وأحجامها بدرجة أساسية على مد يد العون والمساعدة

المادية والتقنية للدول التي يتم إغراقها بمختلف أنواع الأسلحة، كمسئولية أخلاقية وإنسانية تجاه تلك الدول، وذلك لتجاوز المعاناة المتعددة التي تنعكس سلباً على مختلف نواحي الحياة، وتلقي بظلالها على كافة الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية والثقافية، وتؤدي إلى أوضاع اقتصادية متردية وأحوالاً معيشية واجتماعية غير مستقرة.

السيد الرئيس:

إن وفد بلادي يؤكد مجدداً على دعم الجمهورية اليمنية الكامل للقضاء التام على كافة الأسلحة النووية في العالم، ودعوها جميع الدول النووية على العمل بشكل مستمر على قضايا نزع السلاح والانتقال إلى وضع آليات عمل جادة تعنى بنزع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية وتحول دون انتشارها، وتكفل الحق للدول بالاستخدام السلمي للطاقة النووية والذي سيساعد على الحد من القلق العالمي لمنع الانتشار، وتكرار الجمهورية اليمنية مجدداً دعوتها إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. ويؤكد على أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واخضاع كافة منشأتها النووية للتفتيش الدولي وفي هذا السياق ينبغي العمل على تنفيذ مجلس الأمن لقراراته المتعلقة بنزع السلاح النووي، بما في ذلك القرار رقم 687 الصادر عن المجلس تحت البند السابع والذي نص على تخليص منطقة الشرق الأوسط كاملة من اسلحة الدمار الشامل بما في ذلك أسلحة إسرائيل النووية، وكذلك تنفيذ قرارات المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المعنون "تنفيذ ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط" وقرار القدرات النووية الإسرائيلية واللذان اعتمدهما المؤتمر العام للوكالة في الشهر الماضي في دورته الثالثة والخمسين

السيد الرئيس:

في الختام يود وفد بلادي التأكيد مجدداً وقوف الجمهورية اليمنية إلى جانب كل الجهود الدولية الرامية إلى وضع المزيد من التدابير الاحترازية التي من شأنها أن تحد من تدفق الأسلحة إلى الأطراف غير الدول، وهي في سبيل ذلك تقوم بشكل مستمر بواجب التنسيق والتعاون والتشاور مع كافة دول الجوار الجغرافي، وغيرها من الدول، بهدف مكافحة ظاهرة تدفق الأسلحة غير المشروعة والحيلولة دون وصولها إلى الأطراف غير المأذون بها، سواء كانت أفراداً أو جماعات، بهدف لجم حركات التطرف، ومكافحة الإرهاب، ومنع تنامي الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وقد تمكنت الأجهزة الأمنية في الجمهورية اليمنية من تحقيق نجاحات كبيرة في هذا الشأن، وعلى الرغم من محدودية الامكانيات المادية، وشحة الموارد إلا إنها تعمل بهمة عالية في سبيل نشر الأمن والسكينة وترسيخ دعائم الاستقرار على كافة التراب اليمني.

وشكراً السيد الرئيس.